الشمول المالي في المنطقة العربية بين الواقع والتحديات خلال الفترة (2011–2017)

Financial inclusion in the Arab region between reality and challenges during the period (2011-2017)

يونس شميسة [1] ، بوعبد الله علي [2]

[1] جامعة محمد خيضر– بسكرة (الجزائر)، chemissa.younes@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر– بسكرة (الجزائر)، a.bouabdallah@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2022/11/17 **تاريخ القبول:** 2023/03/11 **تاريخ النشر:** 2023/03/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق بالدراسة والتحليل لواقع وتطور الشمول المالي على الصعيد العربي خلال الفترة (2011–2017). مع استعراض لأهم التحديات والعراقيل التي تعيق مسار تطبيقه في المنطقة. توصلت الدراسة إلى أن؛ المنطقة العربية لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، وأن هناك تفاوت واضح وكبير في ما يخص المؤشرات الجزئية المختارة للشمول المالي بين دول المنطقة. احتلت فيها دول مجلس التعاون الخليجي الصدارة مقارنة بالمستويات المتواضعة لبقية الدول العربية الأخرى. ما يعكس ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي في هذه الدول (الأقل نموا). كما يعتبر؛ عدم تطور البنية التحتية المالية، ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، ضعف الأطر التشريعية والرقابية، بطيء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية.....إلخ، من أهم العقبات التي يواجهها الشمول المالي في المنطقة العربية.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، مؤشرات شمول مالي، منطقة عربية، واقع، تحديات.

تصنيفات JEL : G21، E58.

Abstract :

This research paper aims to address the study and analysis of the reality and development of financial inclusion at the Arab level during the period (2011-2017). With a review of the most important challenges and obstacles that hinder its implementation in the region. The study concluded that; The Arab region still records one of the lowest levels in the world with regard to financial inclusion, and there is a clear and large discrepancy with regard to the selected partial indicators of financial inclusion among the countries of the region. The countries of the Gulf Cooperation Council occupied the forefront, compared to the modest levels of the rest of the other Arab countries. This reflects the high level of financial exclusion in these (least developed) countries. As it is considered; Lack of development of the financial infrastructure, weak levels of competition between financial and banking institutions, weak legislative and supervisory frameworks, slow development of non-banking financial institutions.....etc. One of the most important obstacles facing financial inclusion in the Arab region.

Keywords: Financial inclusion; indicators of financial inclusion; Arab region; reality; challenges.
JEL Classification Cods : G21, E58.

المؤلف المرسل: يونس شميسة، **الايميل:** chemissa.younes@univ-biskra.dz

المقدمة:

في ظل التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، زاد الاهتمام العالمي بمفهوم الشمول المالي، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم من خلال جملة السياسات والإجراءات المتخذة بهدف تعزيز وصول كافة فئات المجتمع –على اختلافها– إلى الخدمات والمنتجات المالية وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية وبتكاليف معقولة تغنيهم عن اللجوء للقنوات والوسائل غير الرسمية.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي منحت للشمول المالي قامت غالبية الدول سواء المتقدمة منها أو النامية بوضع استراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي. والدول العربية تعد واحدة من بين الدول التي تبذل جهودا لغرض تعزيز ودعم الشمول المالي رغم جملة التحديات والعراقيل التي تواجهها والتي قد تحول دون التوسع في تطبيقه.

إشكالية الدراسة: استنادا لما سبق؛ وكنقطة انطلاق لتغطية جميع جوانب الدراسة، تأتي هذه الورقة البحثية لتجيبنا على التساؤل الجوهري التالي: **ما هو واقع الشمول المالي عربيا في ظل التحديات التي تواجهه خلال فترة الدراسة؟**

أهمية الدراسة: يعد البحث في موضوع الشمول المالي محاولة للفت الانتباه حول الدور الفعال للشمول المالي في محاربة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي والتي تعتبر عاملا مهما لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تنافسية القطاع المالي في العالم العربي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ توضيح مفهوم الشمول المالي؛
- ✓ التعرف على واقع ومؤشرات أداء الشمول المالي في منطقة الدول العربية؛
- ✓ توضيح متطلبات تنمية وتفعيل الشمول المالي في منطقة الدول العربية.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح الشمول المالي في منطقة الدول العربية، ومتطلبات تنميته وتفعيله باعتباره استراتيجية فعالة تساهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره.

الدراسات السابقة: من الفضاء التجريبي، يوجد عدد من الإسهامات المحلية والأجنبية التي اهتمت بدراسة جانبا أو آخر من جوانب هذا الموضوع. نحاول التركيز على عدد منها وفقا لتسلسلها الزمني؛ بالشكل التالي:

دراسة (سعدان و محاجبية، 2018، الصفحات 745–757): تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي من خلال دراسة كل من؛ مفهوم، ركائز، وأهمية الشمول المالي، إلى جانب تحليل المؤشرات الجزئية له في الدول محل الدراسة ومقارنتها مع بعضها البعض، توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت بسيط بين الدول محل الدراسة فيما يتعلق بالمؤشرات الجزئية للشمول المالي ما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيمه ورفع مستوياته.

دراسة (بوطلاعة و وآخرون، 2020، الصفحات 143–158): هدفت الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي؛ أهميته، سبل تعزيزه، أهم مؤشراته، ومن ثم التطرق إلى واقعه وأهم التحديات التي تواجهه في دولتي الجزائر والأردن. توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة، كما يلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة، ولكن وبالرغم من قوة وتطور القطاع المصرفي والمالي في الأردن إلا أن هناك ما يزيد عن 70% من المواطنين المؤهلين لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى بعضهم البعض سواء من خلال الفروع التقليدية أو الالكترونية، أما بالنسبة للجزائر فان ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول لكن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية لا تزال منخفضة جدا.

دراسة (Rakhrour & Daham, 2021, pp. 478–493): تهدف هذه الورقة إلى دراسة أهمية الشمول المالي وتحليل تطور مؤشراته الرئيسية في الجزائر. خلصت الدراسة إلى أن التحسن في الشمول المالي يسمح للأفراد بإجراء العديد من المعاملات المالية بشكل أكثر كفاءة، ومساعدة الفقراء على التقليل من حدة الفقر من خلال تعزيز التعليم والصحة والأعمال. كما أظهرت النتائج أن 43٪ فقط من البالغين لديهم حساب جاري مع وجود فجوة بين الجنسين تبلغ 27٪ والتي تظل أعلى مقارنة بالمتوسط العالمي (7٪)، كذلك 5٪ فقط من أصحاب الحسابات يستخدمون الإنترنت لدفع الفواتير أو لشراء شيء ما عبر الإنترنت، وأيضا الطريقة الرئيسية لتوفير المال هي الاحتفاظ به نقدا في المنزل أو الادخار في المجوهرات أو العقارات. علاوة على ذلك، تظل العائلة والأصدقاء المصدر الرئيسي لاقتراض الأموال أو توفير الأموال في الحالات الطارئة. وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

دراسة (ABDERRAHIM & BELDJILALI, 2022, pp. 602–614): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي، مع الوقوف على واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي وإبراز دور شركات التكنولوجيا المالية في تقديم العديد من الخدمات المالية ومساهمتها في دعم جهود وسياسات التنويع الاقتصادي. خلصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأساس رئيسي لتعزيز الشمول المالي والانتقال إلى الاقتصاد غير النقدي، من خلال تحديث البنية التحتية للاتصالات، وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية، بالإضافة إلى إقرار الأطر التنظيمية التي تحقق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

وبعد استعراضنا للدراسات السابقة نجد أن في مجملها لم تتعرض لدراسة واقع الشمول المالي في المنطقة العربية ككل، أما هذه الدراسة فيمكن القول أنها جاءت مختلفة عن سابقاتها من خلال أن الدراسة التطبيقية كانت على مجموعة الدول العربية بشكل عام للفترة (2011– 2017) كما تستمد هذه الدراسة تميزها من تناولها أهم التحديات والعراقيل التي تحول دون نشر وتعزيز الشمول المالي على الصعيد العربي وأهم المتطلبات اللازمة لتحقيقه.

1- الشمول المالي: مدخل نظري مفاهيمي.

تباينت أراء الكتاب حول مفهوم الشمول المالي من خلال إعطاء فرص لجميع الأشخاص الذين يتقبلون الخدمات المالية بصورة عادلة ووصول هذه الخدمات والمنتجات بأتم صورة ممكنة ودرجة أمان عالية الجودة.

1-1- تعريف الشمول المالي

يستخدم مصطلح الإدراج/ أو الشمول المالي وعكسه الإقصاء/ أو الاستبعاد المالي في التعرف على مدى إمكانية الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض والشركات بما فيها الصغيرة أو محدودة النشاط على الوصول لقاعدة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة والتمتع بها.

فبينما يعرف الإقصاء/ أو الاستبعاد المالي على نطاق واسع بأنه: "عدم وصول شرائح معينة من المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة وعادلة وآمنة من مقدمي الخدمات الرئيسيين" (Damodaran, 2013, p. 54). ظهرت العديد من المفاهيم والتعاريف للشمول المالي والتي نتناول منها؛ ما يلي:

تم تعريف الشمول المالي من قبل لجنة الشمول المالي برئاسة الدكتور C. Rangarajan على أنه: "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل؛ الأقسام الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض وبالتكلفة المعقولة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية" (Ramananda & Sankharaj, 2015, p. 13).

وتعرفه مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (حسيني، 2020، صفحة 100).

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء" (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74).

مما سبق نستنتج أن؛ الشمول المالي هو: العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها المهمشة والمحرومة إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبتكلفة ميسورة تلبي احتياجاتهم من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية.

1-2- أهمية وأهداف الشمول المالي

تنبع أهمية الشمول المالي من أهميته للمجتمع بصورة عامة والذي يسعى إلى تقديم العديد من الخدمات التي تخدم المستفيدين منها.

1-2-1- أهمية الشمول المالي: تبرز أهمية الشمول المالي في عدة نقاط ومحاور نذكر منها؛ ما يلي (الشمول المالي- النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، بدون تاريخ):

- ✓ أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. مثال؛ إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛
- ✓ يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
- ✓ تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة؛
- ✓ توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل؛ الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

1–2–2– أهداف الشمول المالي: يمكن تحديد أهم أهداف الشمول المالي؛ في النقاط التالية (صباغ و غرزي، 2020، صفحة 517):

- ✓ تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- ✓ نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية؛
- ✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

1–3– مؤشرات الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 04)، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية؛ هي (فلاق و وآخرون، 2019، صفحة 04):

1–3–1– الوصول للخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية؛

1–3–2– استخدام الخدمات المالية: ويشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛

1-3-3- جودة الخدمات المالية: ويعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية وتعتبر الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

2- واقع الشمول المالي في الدول العربية

قبل أن نتناول واقع الشمول المالي في الدول العربية، نتطرق أولا لتحليل واقع الشمول المالي على الصعيد العالمي.

2-1- واقع الشمول المالي حول العالم

أخذ الشمول المالي في الارتفاع على الصعيد العالمي. حيث تُظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex لعام 2017 أن 1.2 مليار بالغ قد حصلوا على حساب منذ عام 2011، بما في ذلك 515 مليونًا منذ عام 2014. وبين عامي 2014 و2017 ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية أو من خلال خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول على مستوى العالم من 62% إلى69% (البنك الدولي، بدون تاريخ). وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات مقابل 63% في البلدان النامية سنة 2017. وهناك أيضا تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من بلد لآخر (الجدول 01). والسبب في ذلك يعود في الغالب إلى التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء، فهناك فجوة واسعة في ملكية الحسابات المصرفية بين الجنسين تبلغ 07% عالميا (72% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 65% من النساء). وفي البلدان النامية لم يطرأ أي تغيير على هذه الفجوة حيث لا تزال قائمة بواقع 09 نقاط مئوية (الشكل 01). كما يشير التقرير بأن ما يعادل 1.7 مليار بالغ عالميا لا يمتلكون حسابات، وذلك بسبب؛ ارتفاع التكاليف وبُعد المسافات، انعدام الثقة في النظام المالي، الاعتبارات الدينية، والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي...وغيرها (تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ، 2017).

الجدول (01): النسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي للفترة (2011-2017).

السنوات/النطاق الجغرافي	العالم	العالم العربي	شرق آسيا والمحيط الهادي	أوروبا ووسط آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	البلدان مرتفعة الدخل	البلدان النامية
2011	51%	22%	60%	69%	23%	89%	39%	90%	42%
2014	62%	29%	72%	78%	29%	94%	52%	94%	54%
2017	69%	37%	73%	81%	33%	94%	54%	94%	63%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 05)

- (تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ، 2017).

الشكل (01): يوضح الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية خلال الفترة (2011– 2017)

المصدر: (تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ، 2017).

2–2– تحليل لواقع الشمول المالي في المنطقة العربية

بعد أن تناولنا واقع الشمول المالي على المستوى العالمي، نحاول تحليل واقع الشمول المالي في عالمنا العربي من خلال قراءة لأهم المؤشرات الأساسية ذات العلاقة معبرا عنها كنسبة مئوية (%)؛ وذلك على النحو التالي:

2–2–1– مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية

نوضح من خلال الشكل التالي مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في العالم العربي خلال الفترة (2011-2017).

الشكل (02): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية خلال الفترة (2011–2017)

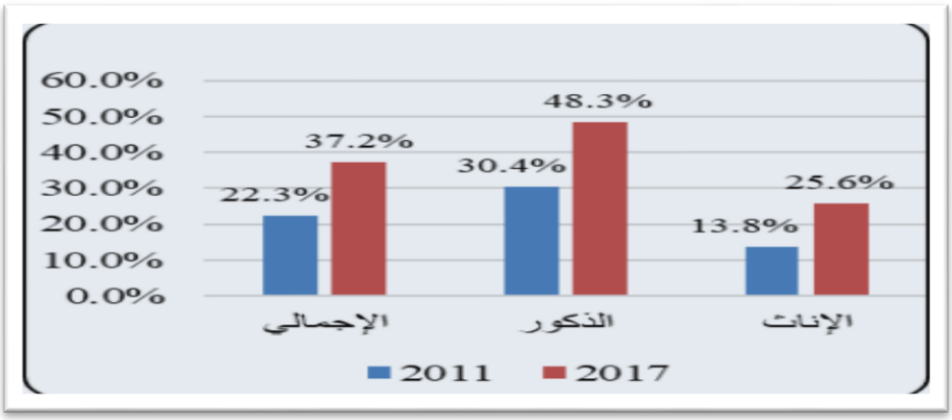

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2019).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تحسنا في مستويات الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة (2011-2017) بفضل جهودها واستراتيجياتها الرامية لتعزيز الشمول المالي، إذ ارتفعت نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى 37.2% عام 2017 مقابل 22.3% عام 2011. كما نلاحظ أيضا ارتفاعا في نسبة الذكور البالغين الممتلكين لحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية بشكل أكبر من الإناث، بلغت النسبة في عام 2017 لكل من الذكور والإناث 48.3% و25.6% على الترتيب، وفي عام 2011 قدرت النسب بـ 30.4% و13.8% على التوالي، ما يعكس اتساع الفجوة بين الجنسين.

ويشير التقرير إلى أن المنطقة العربية ورغم هذا التحسن لا تزال من أقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي. فحسب البيانات المتوفرة نجد أن نسبة امتلاك المواطنين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية خلال سنة 2017 قدرت بـ 37.2%، والتي تعتبر منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي 68.5%، متوسط الدول ذات الدخل المتوسط ومتوسط البلدان مرتفعة الدخل البالغة (65.3%،93.7%) على الترتيب. ما يستدعي بذل المزيد من الجهود من قبل الحكومات العربية لدعم وتعزيز الشمول المالي. ومن خلال الشكل الآتي سنوضح وبشيء من التفصيل مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية –فرادى– لسنة 2017.

الشكل (03): يوضح نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية إلى إجمالي السكان البالغين (2017)

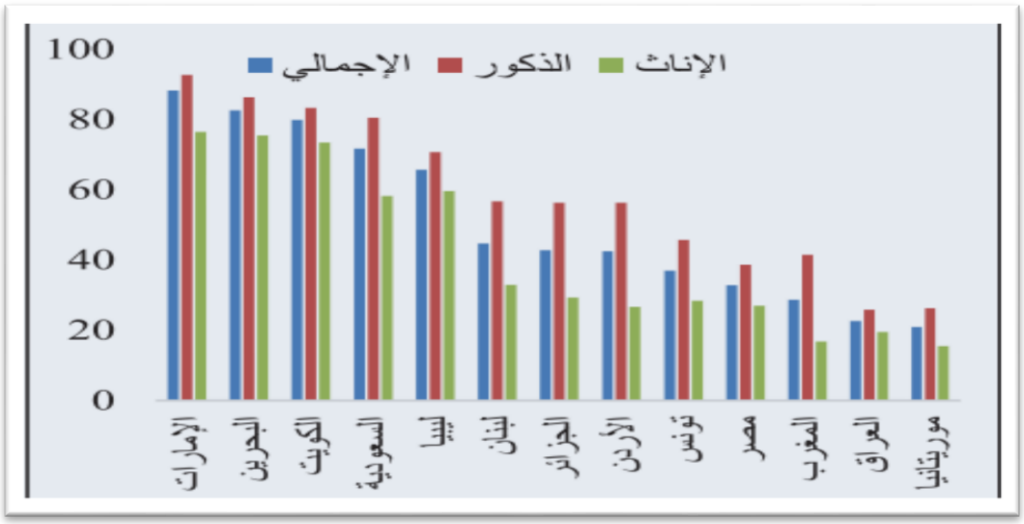

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2019).

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا جليا تصدر الإمارات العربية المتحدة –على صعيد الدول العربية– فيما يتعلق بنسبة امتلاك المواطنين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، إذ بلغت النسبة لديها 88.2% في عام 2017، تلتها البحرين بنسبة 82.2%، فالكويت والسعودية بنسبة (79.8% و71.7%) على الترتيب، مما يعكس ارتفاع مستويات الشمول المالي في هذه الدول وذلك بفضل تطور البنية التحتية الرقمية، ارتفاع معدل تغلغل الانترنيت، تطور أداء قطاعاتها المصرفية.... وبخلاف دول مجلس التعاون الخليجي سجلت الدول النفطية الأخرى معدلات أقل للشمول المالي بلغت ما نسبته (65.7%، 42.8%، 22.7%) في كل من؛ ليبيا، الجزائر والعراق على التوالي، لتحل آخرا موريتانيا مسجلة أقل نسبة قدرت بـ 21% خلال نفس الفترة. مما يعكس ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي في هذه الدولة ومحدودية كفاءة الوساطة المالية فيها.

2-2-2- مؤشر الادخار في العالم العربي

نوضح من خلال الشكل التالي سلوك الادخار في عالمنا العربي من خلال مؤشر نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال فترة الدراسة.

الشكل (04): نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال الفترة (2011–2017).

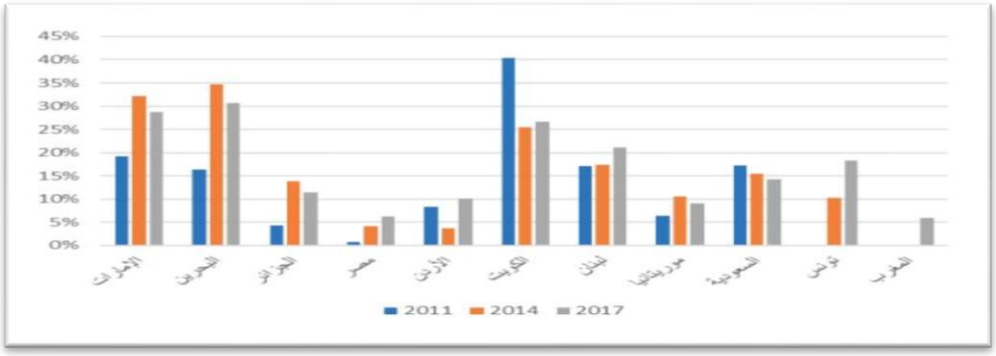

المصدر: (فلاق و وآخرون، 2019، صفحة 07).

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا بأن؛ نسبة الأفراد الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية متفاوتة بين الدول العربية، حيث حقق المؤشر مستويات مرتفعة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2017؛ كالبحرين، الإمارات والكويت بنسبة (30.7%، 28.7%، 26.6%) على التوالي، أما أقل النسب فقد سجلت في كل من؛ الأردن، موريتانيا، مصر والمغرب بمعدل (10.1%، 9.1%، 6.2%، 6.3%) على التوالي خلال نفس الفترة. ويبقى هذا المؤشر دون المستوى المأمول 8.7% عربيا مقارنة مع 26.7% للنسبة المسجلة عالميا لعام 2017 (حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019). مما يتطلب من متخذي القرار لهذه الدول الإستمرار في بذل المزيد من الجهد لرفع مستوى الوعي المالي بهدف تغيير السلوك الإدخاري لدى الأفراد وتشجيعهم أكثر على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية.

2–2–3– مؤشر الإقتراض في الدول العربية

يعد مصدر القروض مؤشرا مهما لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في بلد ما (إتحاد المصارف العربية: الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، 2017). وسنوضح من خلال الشكل الآتي النسبة المئوية للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين قاموا بالاقتراض في الدول العربية.

الشكل (05): يوضح سلوك الإقتراض في الدول العربية لدى الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة.

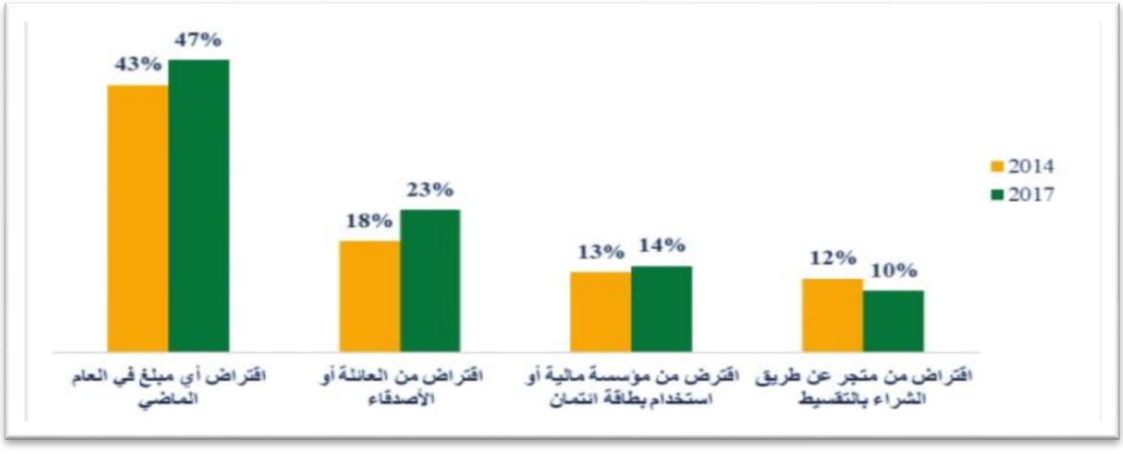

المصدر: (فلاق و وآخرون، 2019، صفحة 07).

يشير الشكل أعلاه إلى أنه؛ رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض الرسمي في الدول العربية خلال سنة 2017، حيث انتقل معدل الاقتراض الرسمي المقدم من مؤسسة مالية أو باستخدام بطاقة الإئتمان من 13% سنة 2014 إلى 14% سنة 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة بشكل عام، ما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من القنوات المالية الرسمية وتفضيل اللجوء إلى جهات خارج القطاع؛ كالأسرة والأصدقاء، وهذا ما نلاحظه مترجما في الشكل أعلاه إذ يتضح جليا بأن سلوك الاقتراض في البلدان العربية يتركز في الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء والذي عرف تحسنا ملحوظا من 18% سنة 2014 إلى 23% سنة 2017.

2-2-4- مؤشر بطاقات الإئتمان

يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الإئتمان من المؤشرات المهمة للشمول المالي، ويعتمد استخدامها على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2019). والشكل التالي يوضح لنا نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون بطاقات ائتمانية (credit card) في الوطن العربي عام 2017.

الشكل (06): نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية (credit card) إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية (2017).

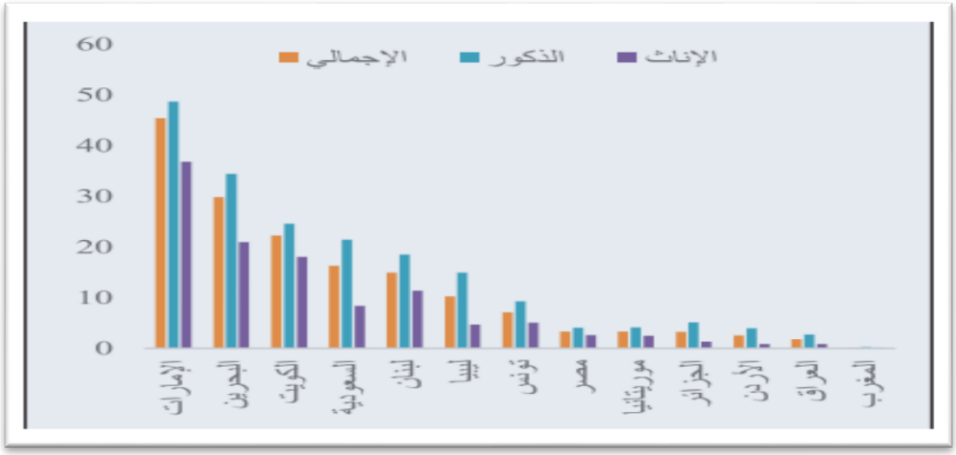

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2019).

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا بأن؛ نسبة استخدام البطاقات الإئتمانية قد عرفت تفاوتا بين البلدان العربية، حيث سجل هذا المؤشر أعلى ارتفاع له على مستوى دولة الإمارات بمعدل 45.4% العام 2017، متفوقة على البحرين التي حلت ثانية بمعدل 29.8%، ثم الكويت فالسعودية بنسبة (22.3%، 16.3%) على الترتيب، تليها كل من لبنان، ليبيا، وتونس بـ(14.9%، 10.3%، 7.1%) وهي نسب مقبولة إلى حد ما. في حين عرفت بقية الدول العربية الأخرى مستويات منخفضة لنسب المستخدمين لبطاقات الإئتمان على غرار؛ مصر وموريطانيا، الأردن، الجزائر، العراق، المغرب... ويبقى هذا المؤشر دون المستوى المأمول 4.6% عربيا مقارنة بـ 18.4% عالميا لعام 2017. كما يظهر من خلال الشكل أعلاه عدم تكافؤ ما بين الجنسين في نسب الإستخدام لبطاقات الائتمان خلال نفس الفترة.

2-2-5- مؤشر النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الإنترنيت والهاتف النقال

يعكس هذا المؤشر نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول والإنترنيت للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية. والشكل التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر في المنطقة العربية خلال سنة 2017.

الشكل (07): نسبة السكان البالغين المستخدمين للإنترنيت والهاتف المحمول للنفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين (2017)

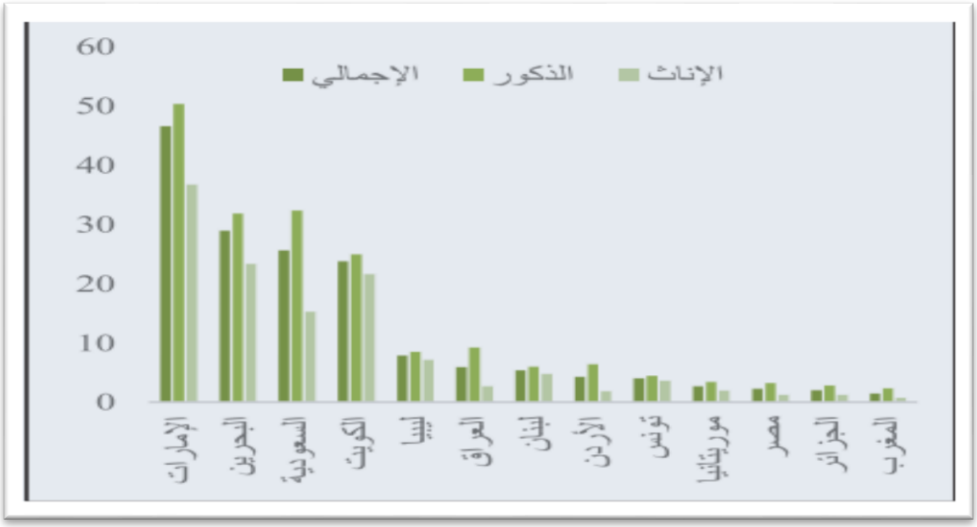

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2019).

يشير الشكل أعلاه إلى تحقيق أربع دول عربية ممثلة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي لمستويات مرتفعة لاستخدام الهاتف النقال أو الإنترنيت للولوج إلى الخدمات المالية والمصرفية خلال سنة 2017 وهي؛ الإمارات في مركز الريادة بمعدل 46.6%، تليها البحرين في مركز الوصافة بمعدل 29%، ثم السعودية فالكويت بنسبة (25.7%، 23.8%) على التوالي. في حين تراوحت نسبة المستخدمين في بقية الدول العربية الأخرى مابين 7.9% كأعلى نسبة في ليبيا و1.5% كأدنى نسبة في المغرب. هذا المؤشر يبقى دون المستوى المأمول 5.7% عربيا مقابل 24.9% عالميا لعام 2017. كما نسجل وجود فجوة ما بين الجنسين في معدل المستخدمين للانترنيت والهاتف النقال لكل دولة خلال نفس الفترة.

3- التحديات التي تواجه الشمول المالي في الدول العربية:

بعد التطرق لواقع الشمول المالي على الصعيد العربي خلال فترة الدراسة، نتناول في هذه الجزئية أبرز التحديات التي تواجه الشمول المالي والتي قد تحول دون نشره وتعزيزه عربيا. نذكر منها؛ ما يلي (بختة و عقون، 2018، صفحة 07):

- ✓ عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

- ✓ ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- ✓ غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOs)، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛
- ✓ بطيء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

كذلك هناك معوقات أخرى تعيق مسار تعزيز الشمول المالي –عربيا– نورد بعضها في؛ النقاط التالية (فلاق و وآخرون، 2019، صفحة 10):

- ✓ عدم امتلاك الأفراد للأموال الكافية من أجل فتح حساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية، يعتبر أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية؛
- ✓ انخفاض مستوى الوعي المالي؛ حيث يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية؛
- ✓ العامل الديني حال دون حصول البعض على حساب في مؤسسات مالية رسمية، وعدم ثقتهم في المؤسسات المالية.

وفيما يلي مجموعة من المتطلبات يجدر بالدول العربية الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار والعمل على استيفائها إذا ما أرادت تعزيز وتوسيع الشمول المالي ليشمل جميع شرائح مواطنيها؛ نختصرها في (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 16،15):

- ✓ تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- ✓ التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Financial Services Digital) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛
- ✓ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية.....وغيرها؛

- ✓ تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- ✓ تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال؛ إعداد استراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

الخاتمة:

بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، والتي حاولنا من خلالها استكشاف واقع الشمول المالي في المنطقة العربية خلال الفترة (2011-2017)، والتعرف على أهم التحديات والعراقيل التي قد تحول دون نشره وتعزيزه عربيا، سنحاول تقديم حوصلة شاملة حول أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي، كما سنحاول صياغة بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في دعم وتعزيز الشمول المالي بصفة عامة.

نتائج الدراسة: من خلال دراستنا هذه يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها؛ في النقاط التالية:

- ✓ الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها -المهمشة والمحرومة- إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبتكلفة ميسورة تلبي احتياجاتهم من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية؛
- ✓ ارتفاع نسبة الشمول المالي—عالميا-؛ بواقع 18 نقطة مئوية منذ العام 2011 حيث كانت نسبة امتلاك الحسابات تقدر وقتها بـ 51% مقارنة بـ 69% العام 2017؛
- ✓ بالرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي على الصعيد العالمي، إلا أن هناك تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من بلد لآخر والسبب في ذلك يعود في الغالب إلى؛ التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء؛
- ✓ مازال هناك ما يعادل 1.7 مليار بالغ —عالميا- ليس لديهم حساب مصرفي، وذلك بسبب؛ ارتفاع التكاليف وبُعد المسافات، انعدام الثقة في النظام المالي، الاعتبارات الدينية، والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي...وغيرها؛
- ✓ على الصعيد العربي؛ لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 37.2% -فقط- من المواطنين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية خلال سنة 2017، والتي تعتبر منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي 68.5%، وأقل أيضا من متوسط الدول ذات الدخل المتوسط ومتوسط البلدان مرتفعة الدخل البالغة (65.3%،93.7%) على التوالي؛
- ✓ عربيا؛ هناك تفاوت واضح وكبير في ما يخص المؤشرات الجزئية —المختارة- للشمول المالي بين دول المنطقة. احتلت فيها دول مجلس التعاون الخليجي الصدارة مقارنة بالمستويات المتواضعة لبقية الدول العربية الأخرى. مما يعكس ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي في هذه الدول (الأقل نموا)؛

- ✓ يعتبر عدم تطور البنية التحتية المالية، ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، ضعف الأطر التشريعية والرقابية، بطيء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية.....إلخ. من أهم العقبات التي يواجهها الشمول المالي في المنطقة العربية؛
- ✓ يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من المتطلبات الأساسية؛ كتطوير البنية التحتية للنظام المالي، التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية، زيادة مستويات التثقيف المالي....الخ. والتي يجب على الدول العربية أخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت المضي قدما لتعزيز ونشر الشمول المالي.

اقتراحات وتوصيات: ومن التوصيات والاقتراحات التي يمكن الخروج بها؛ ما يلي:

- ✓ ضرورة الاهتمام بتبني إستراتيجية وطنية –فعالة وواضحة– لتحقيق الشمول المالي عربيا، وذلك عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تعزيز ونشر الشمول المالي؛
- ✓ العمل على دعم وتوسيع الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية على مستوى القطر الوطني، وذلك بهدف ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وبشكل مريح لمختلف فئات المجتمع؛
- ✓ أهمية إتاحة التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تلعب دورا هاما وكبيرا في الحد من الفقر والبطالة، ورفع مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي...وغيرها في المنطقة العربية؛
- ✓ العمل على تطوير وابتكار منتجات/ أو خدمات مالية قادرة على تلبية الاحتياجات الفعلية للعملاء خاصة الفئات المستبعدة ماليا، مع السعي لتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في نسب إستخدامها؛
- ✓ العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية باعتبارها عنصرا أساسيا لدعم وتعزيز الشمول المالي خاصة في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية ودورها الفعال في التقليل منها؛
- ✓ فتح المجال أكثر أمام الصيرفة الإسلامية بهدف إعطاء دفع للشمول المالي، ذلك أن البنوك الإسلامية تعمل على دعم وتعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمدخرات الأفراد والعائلات الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية لاعتبارات دينية (تحريم الربا)؛
- ✓ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والندوات العلمية حول موضوع الشمول المالي –عربيا– وأهم التحديات والعقبات التي تعيق مسار تطبيقه في المنطقة.

المصادر والمراجع

➢ المقالات:

-بن موسى مُحَّد، وقمان عمر، (2019)، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر**، *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*، المجلد: 13، العدد: 03، ص ص: 01-20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

-بوزانة أيمن، وحمدوش وفاء، (2021)، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، المجلد: 12، العدد: 01، ص ص: 71-87، جامعة عمر ثليجي- الأغواط، الجزائر.

-بوطلاعة مُحَّد، و وآخرون، (2020)، **واقع الشمول المالي وتحدياته -الأردن والجزائر نموذجا-**، *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد: 04، العدد: 02، ص ص: 143-158.

-حسيني جازية، (2020)، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد: 16، العدد: 23، ص ص: 97-114، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.

-سعدان آسيا، ومحاجبية نصيرة، (2018)، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-**، *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية* ، المجلد: 10، العدد: 03، ص ص: 745-757، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.

-صباغ رفيقة، وغرزي سليمة، (2020)، **الشمول المالي في الدول العربية... واقع وآفاق**. *مجلة أبعاد اقتصادية* ، المجلد: 10، العدد: 02، *ص ص: 510-527*، جامعة مُحَّد بوقرة-بومرداس، الجزائر.

-فلاق صليحة، وآخرون. (2019)، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، *مجلة التكامل الاقتصادي* ، المجلد: 07، العدد: 04، ص ص: 01-14، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر.

➢ المداخلات:

-بطاهر بختة ، وعقون عبد الله، (2018)، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول -تجارب بعض البلدان العربية-**. *الملتقى الوطني الأول حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*. المركز الجامعي لخميس مليانة: الجزائر.

➢ التقارير:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2019)، الفصل العاشر: الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق.

-تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، (2017).

➢ المواقع الإلكترونية:

-إتحاد المصارف العربية: الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، (27 02, 2017)، تاريخ الاسترداد 07 03, 2021، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**، من: https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf
–البنك الدولي. (بدون تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 03, 2021، من: https://globalfindex.worldbank.org/,
–الشمول المالي- النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي. (بدون تاريخ). تاريخ الاسترداد 01 03, 2021، من البنك المركزي المصري:
https://www.bank-
abc.com/world/Egypt/En/AboutABC/Documents/CBE%20Bankers.pdf

- **المراجع الأجنبية:**

–ABDERRAHIM, LEILA., & BELDJILALI, FATIHA, (2022), **The reality of financial inclusion in the Arab countries and the role of financial technology in promoting it** (**country experiences**), *Journal of Research in Finance and Accounting ,* Vol: 07, No: 01, pp: 602-614, Université de M'sila, Alger.

–Damodaran, Akhil, (2013), **Financial Inclusion**: **Issues and Challenges**, *AKGEC INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY ,* Vol: 4, No: 2, pp: 54-59.

–Rakhrour, Youssef., & Daham, Said Redouane, (2021), **Financial Inclusion In Algeria**: **Reality And Outlook**, *Strategy and Development Review ,* Vol: 11, No: 04, pp: 478-493, Université Abdelhamid Ibn Badis de Mostaganem, Alger.

–Ramananda, Singh., & Sankharaj, Roy, (2015), **Financial Inclusion**: **A Critical Assessment of its Concepts and Measurement**, *Asian Journal of Research in Business Economics and Management ,* Vol: 5, No: 1, pp: 12-18.